



Journal of

# STEPS

for Humanities and Social Sciences

Volume 2 | Issue 1

Article 53

## The Impact of International Non-Governmental Organizations on International Environmental Policy: Greenpeace as a Model

Siham Hathouti

Mohammed V University, Morocco, hathouti.siham21@gmail.com

Nayif Ahmed Dhahi

Tikrit University, Iraq

Follow this and additional works at: <https://www.steps-journal.com/jshss>



Part of the Arts and Humanities Commons, Business Commons, Education Commons, Law Commons, and the Political Science Commons



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-No Derivative Works 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

### Recommended Citation

Hathouti, Siham and Dhahi, Nayif Ahmed (2023) "The Impact of International Non-Governmental Organizations on International Environmental Policy: Greenpeace as a Model," *Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences*: Vol. 2 : Iss. 1 , Article 53.

Available at: <https://doi.org/10.55384/2790-4237.1281>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS). It has been accepted for inclusion in Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences by an authorized editor of Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS).

# أثر المنظمات الدولية غير الحكومية على القانون والسياسة الدولية البيئية: منظمة السلام الأخضر نموذجا

نايف أحمد ضاحي

\*سهام هتهوتي

تاريخ القبول: 2022/08/21

تاريخ الاستلام: 2022/05/12

## المستخلص

تعد منظمة السلام الأخضر "Greenpeace" من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية وأوسعها نشاطا في المجال البيئي، وهي تبذل جهودا كبيرة من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي، والتعريف بها، والدعوة إلى التصدي للأخطار المحدقة بكوكب الأرض، والحد من أثارها.

وبفعل النجاحات التي راكمتها، والتطورات التي شهدتها طيلة مسيرتها النضالية، استطاعت منظمة السلام الأخضر أن تثبت وجودها على الساحة الدولية، وصارت توجهاتها ومواقفها أكثر دقة في الوقت الراهن عما كانت عليه في السابق وأكثر فعالية، بعد أن صار لها تأثير واضح على مختلف الفاعلين في المجال البيئي، وباتت تمتلك الامكانيات لممارسة نفوذها في السياسة والمعايير الدولية البيئية.

وعلى هذا الأساس، فإن الإشكالية المراد مناقشتها في هذه الدراسة تتمحور حول مدى قدرة المنظمات البيئية من خلال نموذج منظمة السلام الأخضر على الضغط والتأثير في السياسات والقرارات الدولية البيئية، وإلى أي حد استطاعت أن تصبح فاعلا أساسيا في هذا المجال؟

**كلمات مفتاحية:** المنظمات الدولية غير الحكومية، السلام الأخضر، القانون، السياسة الدولية، البيئة.

\* دكتورة باحثة في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس، المغرب.

[hathouti.siham21@gmail.com](mailto:hathouti.siham21@gmail.com)

# **The Impact of International Non-Governmental Organizations on International Environmental Policy: Greenpeace as a Model**

**Siham Hathouti**, *Research Doctor in Public Law and Political Science, College of Legal, Economic and Social Sciences Salé, Mohammed V University, Morocco*

**Nayif Ahmed Dhahi**, *Professor of Public International Law, College of Law, Tikrit University, Iraq.*

## **Abstract**

Greenpeace is one of the largest and most active international non-governmental organizations in the environmental field. It is making great efforts to defend environmental issues at the international level, also To raise awareness of them, and to limit the effects of threats that our planet facing.

Due to the successes it has accumulated, and the developments it has witnessed throughout its struggle, Green Peace was able to prove its presence on the international scene, and its directions and positions have become more accurate at the present time than they were in the past and more effective, after it had a clear impact on the various actors in the field, and it has the potential to exercise its influence in international environmental policy and standards.

On this basis, the problem to be discussed in this study revolves around the extent of the ability of environmental organizations, through the Green Peace Organization model, to pressure and influence international environmental policies and decisions, and to what extent have they been able to become a major actor in this field?

**Keywords:** international non-governmental organizations, green peace, law, international politics, environment.

المقدمة

أصبح العالم يولي اهتماما متزايدا بالمجال البيئي، والمشكلات التي تعتريه، الشيء الذي سمح بتعزيز الحماية للمجال البيئي، من خلال إدراج الحق في بيئة سليمة ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وولادة فرع جديد للقانون الدولي خاص بالبيئة.

وقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي دورا كبيرا في تطوير الاهتمام به على المستوى الدولي، وشكلت عاملا من عوامل نجاح السياسات البيئية، بفضل خبرتها الواسعة في هذا الجانب، كما وأسهمت مجهوداتها، في دمج المقاربة البيئية في العديد من المجالات، بما فيها المجال الاقتصادي، حيث ظهر ما يسمى "بالاقتصاد البيئي"، أو "الاقتصاد الأخضر"، واستطاعت أن تؤثر على نشاط الفاعلين الاقتصاديين وإلزامهم باحترام المعايير الدولية الخاصة بالبيئة في إطار المسؤولية الاجتماعية، بعدما تبين أن الممارسات غير المسؤولة لمنظمات الأعمال والتي تتمثل في العمليات التصنيعية والتسويقية هي سبب رئيسي لهذه المشاكل .

وتعد منظمة السلام الأخضر " Greenpeace من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية وأوسعها نشاطا وشهرة على هذا المستوى، وكان لها السبق فيه على اعتبار أنها أول منظمة غير حكومية بيئية في العالم، انصب اهتمامها على حماية البيئة بوسائل مختلفة، ورفع مستوى المعرفة العامة في القضايا المتعلقة بها، والدفاع عنها على المستوى الدولي، والعمل على وقف الاضرار بالبيئة وتغيير المواقف والسلوك العام لحمايتها والحفاظ عليها. وتحقيقا لطموحاتها هذه، استطاعت المنظمة أن ترسخ حضورها القوي داخل النسق الدولي (Nadège Fréour, 2004,p;421). وهو ما جعل البعض يعتبرها الضمير البيئي الدولي، وأكثر المنظمات المدافعة عن البيئة حظا من التغطية الإعلامية (Lebourgeois Mathilde, 2010,p:18).

ومن ثم، فهي تعتبر الرمز الكبير للحركة البيئية، بعد أن راكمت نجاحات ومكتسبات مهمة في هذا المجال طيلة مسيرة كفاحها، التي تزيد عن 42 عاما، وشعارها أصبح معروفا في البلدان الغربية، ولها شعبية واسعة هناك (Frank Zelko, 2004,p:127).

وبالنظر إلى حجم نفوذ منظمة السلام الأخضر، فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر ما حققته من مكتسبات في تطوير المجال البيئي في مختلف جوانبه، حيث تتجلى بوضوح بصمات المنظمة على أرض الواقع وفي الميدان. ومن هنا تنبع أهمية البحث في هذا الموضوع ، والنتائج التي يمكن الاستفادة منها من خلال دورها النظري المتمثل في صياغة وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي، وبين دورها التطبيقي المتمثل في العمل الميداني المستمر والذي أثمر عن تحقيق نجاحات مهمة علي المستوى العالمي للتقليل من المخاطر التي تهدد سلامة الكرة الأرضية.

موازية مع ذلك، فإنه بالنسبة للدارسين والباحثين المتخصصين في الأنظمة التشريعية البيئية، وللمهتمين بالمجال القانوني، فإنجازات المنظمة القانونية لا تقل أهمية عن غيرها من الإنجازات الأخرى.

وهو ما يطرح بقوة إمكانية تدخلها في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي، خاصة في ظل مشاركتها الفعالة في المناقشات الدولية، وفي خطوات اتخاذ القرارات في المؤتمرات والمحافل الدولية الخاصة بالبيئة، ودورها في الرصد ومراقبة مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للاتفاقيات الدولية، وتقديم تقارير للهيئات الدولية ذات العلاقة باعتبارها مصدرا خارجيا لنقل المعلومات، خصوصا داخل المنتظم الأممي، الذي نسجت معه علاقات متينة، بعد أن تمكنت من إحراز اعتراف دولي بنشاطها. الأمر الذي يدفع للوقوف من أجل البحث في حجم نفوذها الحقيقي، والتساؤل عن مدى قدرتها على ممارسة الضغط والتأثير في السياسات والقرارات الدولية البيئية، وإلى أي حد استطاعت أن تصبح فاعلا أساسيا في هذا المجال؟

وكجواب على الطرح، فإنه سيتم تناول هذا الموضوع انطلاقا من محورين أساسيين: الأول سيركز على مدى تفاعل المنظمة ونوع العلاقة التي تربطها بمختلف الفاعلين الدوليين في البيئية، أما الثاني فسيسلط الضوء على مظاهر مشاركتها الفاعلة في القانون والسياسية الدولية البيئية.

### المحور الأول: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين الدوليين في المجال البيئي

تحتل منظمة السلام الأخضر مكانة خاصة ضمن الفاعلين الدوليين في المجال البيئي، مكنتها من بسط تأثير جلي على باقي المتدخلين في هذا المجال، بمن فيهم أشخاص القانون الدولي العام.

فالمنظمة تربطها علاقات قوية مع المنظمات الدولية الحكومية، وتساهم بشكل فعال في عمل الأجهزة الدولية وعلى رأسها الأجهزة الأممية، حيث تحظى بمركز استشاري خاص من الفئة الثانية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1991 (<http://www.greenpeace.org>)

وتطور هذا المركز إلى وضع استشاري عام منذ عام 1998 (E/ C.2/2011/2/Add.3, p: 19). وهو ما أتاح لها الفرصة لحضور أشغال العديد من الأنشطة والاجتماعات داخل الفضاء الأممي، حيث تشارك على سبيل المثال بشكل نشيط في اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتابع التطورات وتكتب تقارير عنها، بالإضافة إلى تقديم مواد إعلامية إلى الوفود الحكومية المشاركة (E/C.2/2007/2/Add.27. 21, p:3).

من جهة أخرى، تشارك المنظمة في دورات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة (CSD) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ إنشائها، عملا بقرار الجمعية العامة 191/47 المؤرخ في 23 دجنبر 1992، بما في ذلك اجتماعات الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات، التي كانت تعقد كل شهرين تقريبا قبل كل دورة (E/C.2/1997/2/Add.2 .6. p;29).

منظمة السلام الأخضر، لديها كذلك علاقات وطيدة مع المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة على رأسها "برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP" الذي يعد السلطة البيئية العالمية الرئيسية، والذي يهدف إلى تعزيز التنفيذ المتجانس للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة (UNEP/EA.2/16).

فمن خلال التعاون معه تقدم المنظمة مقترحاتها له لمساعدته على تحقيق أهدافه، بالمقابل تستفيد من إعادته المالية لمساعدتها على بناء القدرات من أجل المشاركة الفعالة في الإدارة البيئية الدولية (طلال لموشي، 2015/2014، ص: 156).

زيادة على هذا، تتعاون منظمة السلام الأخضر، مع كل من؛ صندوق البيئة العالمي (GEF)، منظمة البيئة العالمية (WEO)، الأجهزة المحدثة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، منظمة الصحة العالمية... (Eric Dacheux, 1997/1, p :18).

وتربطها علاقة قوية مع المنظمة البحرية الدولية، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بضمان حماية نظافة البحار من الممارسات غير السليمة بيئياً (<http://www.greenpeace.org>)، حيث يلتقي نشاطها بالقضايا التي تهتم بها منظمة السلام الأخضر وعلى رأسها نقل المواد المشعة بالبحر، مسؤولية المشغلين والدول عن الأضرار التي تصيب البيئة والناجمة عن الشحن، وعدم وجود تنظيم عالمي للصناعة البحرية... وفي هذا الإطار تشارك منظمة السلام الأخضر في اجتماعات الجمعية العامة لهذه المنظمة الدولية ومجلسها، والمشاركة في اجتماعات لجانها الممثلة في لجنة حماية البيئة البحرية، لجنة السلامة البحرية لها، واللجنة القانونية لها، وفي عدد من اللجان الفرعية والفرق العاملة الخاصة التابعة لها. وإذا كانت منظمة السلام الأخضر لا تتوفر على مركز لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها مع هذا، تشترك بصفة مراقب في اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية النووية (E/C.2/1997/2/Add.2 .6, p:31).

على مستوى آخر، فإن المنظمة إلى جانب منظمات بيئية أخرى، نجحت ومنذ تسعينات القرن الماضي في دفع البنك الدولي إلى تبني معايير خاصة به لتصحيح أخطائه، بعد الانتقادات الشديدة التي وجهت له خلال سنوات الثمانينات لدعمه لمشاريع ذات الآثار السلبية على البيئة، والتي تسببت في إتلاف مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية (طلال لموشي، 2015/2014، ص: 158)، بحيث أصبح اليوم يشترط أن تتضمن المشاريع التي يمولها احترام السلامة البيئية، من خلال وضعه لمجموعة من الإرشادات، تنطبق بالأساس على المرافق أو المشروعات، التي تخلق انبعاثات تطرحها في الهواء في أية مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع (مجموعة البنك الدولي، 2007، ص: 3/2).

إضافة إلى ذلك، عمل البنك على إنشاء فريق تفتيش يعنى بتقييم الأضرار التي قد تصيب الأفراد، جراء المشاريع التي يدعمها أو يمولها، لاتخاذ القرار المناسب في حالة وقوع الضرر بدفع التعويض للمتضررين، أو قطع وسحب الدعم المالي للمشروع (15. شعشوع قويدر، 2014/2013، ص: 249).

وبالنظر إلى علاقاتها مع التنظيمات الإقليمية، فالمنظمة تعد شريكا مميزا للاتحاد الأوربي (Eric Dacheux, 1997/1, p :19). ويمكن رصد مظاهر هذه الشراكة من خلال مثلا دورها في الدفع بالاتحاد إلى تبني مجموعة من المعايير الخاصة بالسلامة البيئية، وإعادة تدوير النفايات... وتبني مجموعة من الاتفاقيات

البيئية، كاتفاقية "Rotterdam" المتعلقة بالمواد الكيميائية والمبيدات الخطرة المعتمدة بتاريخ 19 شتبر 1998، وتوقيعه في 4 ماي 2011 على اتفاق مع إندونيسيا لمحاربة تجارة الأخشاب المقطوعة بطريقة غير قانونية في إطار حماية الغابات من الاستنزاف (Mario Bettati, 2012, p:89/93).

على مستوى تأثير نشاط منظمة السلام الأخضر على الدول، فيمكن رصد تداعيات حراكها على سياسات الدول، من خلال العديد من الأمثلة، منها (<http://www.greenpeace.org>):

- أن المنظمة كانت المنظمة وراء إلغاء تركيا عام 2000 لمخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في "أكيو" كجزء من مشروع واسع النطاق يقضي ببناء 10 مفاعلات نووية بحلول العام 2020. أما السوق الوحيدة المتبقية لمختلف الشركات النووية الرئيسية في الغرب، فهي الصين؛
- رغم الضغط الشديد من جانب صناعة الطاقة النووية، أكدت إسبانيا في 31 ماي 2006 أن المحطات الثمانية العاملة في البلد سيتم استبدالها تدريجيا لصالح الطاقة النظيفة والمتجددة. وتنضم إسبانيا إلى السويد وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا. وهي خامس دولة أوروبية تتخلى عن الطاقة النووية؛
- المنظمة كانت وراء إعلان الرئيس الفرنسي شيراك في 16 فبراير 2006 استدعاء سفينة كليمينسو الحربية "الاسبستوس لادن" التي عادت أدرجها متوجهة إلى فرنسا، بعد الفضيحة الدولية المرحجة، التي تسببت لها فيها المنظمة، والتي لم تترك لفرنسا أي خيار سوى التخلي عن محاولتها المضللة لإلقاء نفاياتها السامة في الهند؛
- استطاعت المنظمة بفضل تحركاتها ونضالها الانتصار لشعب الأمازون بعد صدور مرسوم رئاسي من قبل رئيس البرازيل في 14 فبراير 2006 يدعو إلى بناء محمية مساحتها حوالي 1.6 مليون هكتار لتكون محمية بصورة دائمة من قطع الأشجار وإزالة الغابات، ما يشكل مكسبا عظيما لسكان الأمازون الذين يحاربون مغتصبي الأراضي ومربي المواشي وقطع الأشجار؛
- في عام 2006 مثلا، قدم مكتب المنظمة في بريطانيا دعوى قضائية ضد الحكومة البريطانية لاتخاذها قرارا لدعم الطاقة النووية، دون إجراء مشاورات عامة كاملة كما وعدت بهذا قبل ثلاث سنوات، وحكمت المحكمة العليا لصالح المنظمة، واعتبرت أن قرار الحكومة البريطانية بدعم برنامج لمحطات الطاقة النووية الجديدة غير قانوني. فكان بذلك انتصارا لمعركة المنظمة ضد الطاقة النووية.

من جهة أخرى، يؤثر نشاط هذه المنظمة على الشركات العابرة للحدود، حيث اضطر الكثير منها إلى إيلاء الاهتمام بالبيئة، وإدراجها في أهدافها وخططها، كما ودفعتها إلى احترام مسؤوليتها الاجتماعية البيئية والأخلاقية، تجاه المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها الصناعي والتجاري. وهكذا أصبحت منظمة السلام الأخضر بشكل أو آخر تتدخل في مجال الفاعلين الاقتصاديين وفي السياسة الاجتماعية والمجالات التجارية، بحيث تشارك بشكل قاطع في فرض المجال البيئي على الديناميات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، بعدما صار هذا المجال من المكونات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وبات مطلوباً بعد زيادة حدة المنافسة بين الشركات من أجل البقاء في السوق. وبفضل نضالاتها إلى جانب المنظمات البيئية، تم إقرار المسؤولية البيئية للشركات، على اعتبار أن تبنيتها في المؤسسة الصناعية أصبح ضرورياً في عصرنا هذا، رغم عدم وجوبه قانونياً، حيث أضحى المنتج البيئي مطلوباً عالمياً (ساسي سفيان، 2013، ص: 16).

وفي هذا الإطار استطاعت منظمة السلام الأخضر نتيجة لضغوطاتها، التأثير في نشاط العديد من كبريات الشركات. فعلى سبيل المثال كان للمنظمة تأثير على الشركة الألمانية "بورنغير" للصناعات الكيماوية في هامبورغ، بعد أن قام نشطاؤها باحتلال مدخنة في موقع هذه الشركة في 25 يونيو 1981، كرد فعل الأول من نوعه في العالم، كون الشركة كانت تنتج مبيدات للأعشاب الضارة والحشرات تحتوي على "الديوكسين". وبعد هذا الاحتجاج تحتم على المصنع إغلاق أبوابه، وتم تشديد شروط الإنتاج في ألمانيا على الموقع. (<http://www.dw.com/ar/>).

كما قيدت منظمة السلام الأخضر العديد من نشاطات شركة "شيل" النفطية، حيث أنه مثلاً في 30 أبريل 1995 أعتلت مجموعة من حوالي 30 ناشطاً من المنظمة منصة التنقيب عن النفط "برنت سبار" في بحر الشمال، بعد أن أخرجت الشركة هذه المحطة من الخدمة وأرادت إغراقها في البحر، لكن بفضل ضغوطات المنظمة، تم منع ذلك، وتعهدت الشركة بعدم رمي المحروقات في المياه الإقليمية ومنها بحر الشمال منذ عام 1995. ووافقت الشركة عام 1998 على إعادة منشأتها النفطية البحرية "برنت سبار" إلى اليابسة لإعادة التدوير (<http://www.greenpeace.org/>).

لنتفق بعد ذلك جميع البلدان المطلة على بحر الشمال في عام 1998 على عدم التخلص من منصات النفط في البحر وإنما على الأرض فقط (<http://www.dw.com/ar/>).

من جانب آخر، خسرت شركة النفط العملاقة "إيسو Esso" في 4 فبراير 2004 الدعوى القضائية التي تقدمت بها ضد فرع المنظمة في فرنسا، بعد الحملة التي شنتها عليها (<http://www.greenpeace.org/>).



المنظمة دفعت بالعديد من الشركات ومنها شركة الإلكترونيات "هيوليت باكارد" بالالتزام في 9 مارس 2006 بالانتقال إلى خطة شاملة لإزالة مجموعة من المواد الكيميائية الخطرة في منتجاتها، ووافقت شركة "ديل" للمنتجات الإلكترونية على طلبات المنظمة لاحترام المعايير البيئية والحد من نمو جبل النفايات الإلكترونية السامة، حيث أصبحت في 26 يونيو 2006 أحدث شركة تعد بإزالة أسوأ المواد الكيميائية السامة من المنتجات. وتماشيا مع هذا الطرح وافقت الشركة العملاقة للألات الناسخة "زيروكس" في 22 مارس 2005 على التوقف عن شراء عجينة ألياف الخشب من الشركة الوطنية الفنلندية للتشطيب "ستورا أنزو" التي تقضي من خلال نشاطها على واحدة من أقدم الغابات المتبقية في أوروبا. فجراء الضغوطات التي مارستها المنظمة عبر شبكات الإنترنت، وافقت الشركة على اعتماد سياسة جديدة للتموين تحرص من خلالها على عدم التعامل مع مزودين يحضرون الألياف الخشبية من "الغابات المعمرة أو المناطق المحمية أو غيرها من المناطق التي سيتم إعلانها محميات (<http://www.greenpeace.org/>).

على مستوى شركات التغذية، فإنه بفعل ضغوطاتها، تعهد عدد كبير ومتزايد من الأوروبيين العاملين في مجالات البيع بالتجزئة وإنتاج الأغذية، والعديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات منذ عام 2000 بعدم إدخال مكونات معدلة جينياً على منتجاتهم. وقد عملت المنظمة من خلال شبكات المستهلكين الموزعة في خمس عشرة دولة على اختبار المنتجات، وجمع المعلومات المتعلقة بالأغذية والسياسات الغذائية، وتسليط الضوء على حالات التلوث (<http://www.greenpeace.org/>).

### المحور الثاني: مظاهر مشاركة منظمة السلام الأخضر في القانون والسياسة الدولية البيئية

تلعب منظمة السلام الأخضر، دورا فاعلا ومهما في ذات الوقت في تنمية القانون الدولي البيئي، لاسيما فيما يخص اقتراح ومناقشة المعايير الجديدة، وتسجل حضورها في مختلف الاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية للبيئة في مجالاتها الثلاث (البحري، الهوائي، والبري)، كما أن مشاركتها تختلف من مراقب إلى مقترح أو معترض، بالإضافة إلى الاعتماد عليها كآلية لضمان التنفيذ. حيث تقوم في الغالب بدور الملاحظ والمراقب الدولي والفاضح للانتهاكات والخروقات الماسة بالبيئة. وعلى هذا الأساس فإنه بالنظر إلى مشاركتها الفعلية في هذا الإطار، فإنه يمكن القول على أنها باتت تساهم بشكل فعلي ومباشر في إرساء قواعد القانون الدولي البيئي، وفي تنقيح وسد الثغرات القانونية والإجرائية، وكذلك على مستوى إثراء القواعد الموضوعية السائدة، سواء بشكل فردي أو ضمن مجهود جماعي عبر التحالفات التي تشكلها مع مجموعة من المنظمات البيئية الأخرى. وفي هذا الإطار يمكن تتبع العديد من تحركاتها في هذا المضمار. فعلى سبيل المثال فإنه في مجال محاربة التلوث البحري والتخلص من النفايات، تواصلت المنظمة دعمها لعمل أطراف "اتفاقية لندن" الخاصة بمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى لعام 1972، بغية منع إغراق النفايات الصناعية والمشعة في البحر، فضلا عن حرقها في البحر. ويشمل هذا الدعم الاشتراك النشط في جميع الاجتماعات الاستشارية فضلا عن اجتماعات الفريق العلمي والهيئات

الفرعية الأخرى، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالنفايات المشعة. وفي عام 1993 و1996 توجت الأطراف المتعاقدة استعراضها للأحكام القائمة بموجب أحكام الاتفاقية، باعتماد ثلاث تعديلات للمرفق، تحظر بشكل دائم إغراق النفايات المشعة والصناعية في البحر وحرقتها في المحيط، وباعتماد بروتوكول عام 1996 لاتفاقية لندن لعام 1972. وزودت المنظمة الاجتماع الاستشاري، بوثائق وتقارير عن عدد من الانتهاكات لأحكام الاتفاقية، بما في ذلك الإغراق غير القانوني للنفايات المشعة من قبل الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد الروسي (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:31).

كما واصلت المنظمة المساهمة في أعمال الأطراف المتعاقدة في برشلونة من أجل حماية البحر الأبيض المتوسط، وعززت هذا العمل بصورة خاصة أثناء فترة قيد الاستعراض، فيما يتعلق بإعداد وعقد اجتماع وزاري للأطراف المتعاقدة في برشلونة في يونيو 1995، وكذلك فيما يتعلق بوضع واعتماد ثلاثة بروتوكولات جديدة للاتفاقية وهي: "بروتوكول لمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى في البحر" المعتمد في يونيو ببرشلونة؛ "بروتوكول لمنع التلوث البحري من مصادر برية" المعتمد في "سيراكيز" في مارس 1996؛ و"بروتوكول بشأن حركة النفايات الخطرة عبر الحدود" المعتمد في "إزمير" في شتبر 1996 (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:32).

هذا وظلت المنظمة تشترك في جوانب "اتفاقية بازل"، المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها منذ المفاوضات بشأن صياغتها في أواخر الثمانينات. وحضرت كل الاجتماعات الثلاث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي جرى عقدها منذ بدأ نفاذ الاتفاقية في عام 1992. وعملت كذلك بنشاط في الفريق القانوني الذي يقوم بصياغة بروتوكول بشأن المسؤولية، وفي الفريق التقني الذي يساعد في تنفيذ الاتفاقية، لاسيما الحظر على جميع صادرات النفايات الخطرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدول غير الأعضاء في المنظمة، حيث ساهمت منظمة السلام الأخضر في إنفاذ هذا الحظر عن طريق الارتباط مع أمانة الاتفاقية فيما يتعلق بالشحنات غير القانونية للنفايات الخطرة (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:31).

وساهمت في تعديل الحظر الذي فرضته الاتفاقية، والذي يقلل توليد المخلفات الخطرة عند المنبع عن طريق الإحلال، والعمل على القضاء على المواد الخطرة باستخدام الصناعات الإلكترونية، ومد مسؤولية المنتج عن انتهاء صلاحية المنتجات (E/C.2/2007/2/Add.27. 21, p:4).

كما كان لها دور في وضع اتفاقية "وايغاني Waigani" لحظر استيراد والتجارة في الفضلات الخطيرة والمشعة والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي اعتمدت في 16 سبتمبر 1995، ودخلت حيز النفاذ عام 2001. وقد اشتركت بنشاط في المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية، التي تعد أول اتفاق حكومي دولي في المحيط الهادئ تدعى المنظمات غير الحكومية للاشتراك فيه (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:32).

وبفضل جهودها فإنه في عام 1998 حظرت اتفاقية "أوسبار OSPAR" التاريخية تفريغ نفايات المنشآت النفطية البحرية في مياه المحيط الأطلسي الشمالي الشرقي، والتخلص تدريجياً من النفايات المشعة والسامة، نزولاً عند اقتراحها (<http://www.greenpeace.org/>).

كما ساهمت بصورة إيجابية في المفاوضات الخاصة باتفاقية "ستوكهولم" بشأن الملوثات العضوية الدائمة التي أدت إلى إقرار هذه الاتفاقية في عام 2001. ومنذ ذلك الحين، شاركت في حضور الكثير من الاجتماعات الخاصة بهذه الاتفاقية وساهمت فيها، بما في ذلك جميع اجتماعات مؤتمر الأطراف. كما شاركت في اجتماعات فرق العمل الفرعية العلمية والفنية. وتدعو المنظمة من خلال هذه الاتفاقية إلى تبني الأطراف خطط عمل لاستبدال الكيماويات الخطرة والتكنولوجيات التي تخرج مثل هذه الكيماويات، وتنفيذ خطط العمل هذه (E/C.2/2007/2/Add.27. 21, p:4). وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في 18 فبراير 2004، بعد عمليات الضغط التي مارستها المنظمة ومنظمات بيئية أخرى على مر سنوات عدة (<http://www.greenpeace.org/>).

فيما يتعلق، بحماية التنوع البيولوجي، شاركت منظمة السلام الأخضر في مفاوضات اتفاقية التنوع البيولوجي التي رعاها برنامج الأمم المتحدة التي تدخل في إطار ما يعرف باتفاقيات "ريو"، التي تتميز بالقيمة الإلزامية بالنسبة للدول الموقعة، ودخلت حيز النفاذ في 29 دجنبر 1993، وشاركت في الاجتماع الأول لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في "جزر البهاما" في أواخر عام 1994، والاجتماع الثاني في "جاكرتا" في أواخر عام 1995. بالإضافة إلى ذلك حضرت الاجتماع الأولي للهيئة الفرعية المعنية بإسداء المشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية، المنعقد بباريس في سبتمبر 1994 (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:30).

علاوة على ذلك، حضرت المنظمة بصفة مراقب في المفاوضات الخاصة بعقد اتفاق عالمي معني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال في عام 1993، متابعة لمؤتمر خاص عقدته الجمعية العامة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وانتهت المفاوضات في 4 غشت 1995، وفتح باب الاتفاق للتوقيع والتصديق في 4 دجنبر 1995. وقد سجلت مشاركتها الفاعلة طيلة فترة المفاوضات، وأعدت مقترحاتها، وأصدرت موازاة مع ذلك رسالة إخبارية (إيكو ECO) للمنظمات غير الحكومية، التي كانت تصدر مرتين في كل أسبوع. وعقدت مؤتمرات صحفية بين الحين والآخر

للمنظمات غير الحكومية، من أجل اطلاعها على ما يجري في هذه المفاوضات، وممارسة مختلف أشكال الضغط والتأثير من أجل التوصل إلى اتفاق دولي قوي وفعال (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:29).

وتتمتع المنظمة بتاريخ طويل من المشاركة في مفاوضات "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض" فيما بين عامي و2002-2005، بالإضافة إلى بروتوكول السلامة الحيوية. وقد شاركت في عدة مجموعات للخبراء المعنية بعدد من القضايا المختلفة، علاوة على مشاركتها في فرق العمل والاجتماعات الخاصة بالأجهزة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (E/C.2/2007/2/Add.27. 21, p:3).

كما وشاركت في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للمساعدة في تنظيم الأثر المدمر لمصائد الأسماك في قاع البحار على التنوع البيولوجي في هذه الأعماق وعملت بصورة إيجابية في العملية الاستشارية غير الرسمية بشأنها طوال المدة من 2002 إلى 2005 كما عملت بنشاط على الترويج للاتفاق بشأن هذه المسألة في قرار الجمعية العامة 105/61 (E/ C.2/2011/2/Add.3,p:20).

على مستوى **حظر التجارب النووية**، فقد حضرت المنظمة بانتظام طيلة المفاوضات بشأن معاهدة حظر التجارب الشامل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وقدمت تقارير مستكملة وتحليلات ومعلومات ذات صلة إلى الوفود، وأيدت الجهود الرامية إلى عقد معاهدة حظر التجارب الشامل في عام 1996. وبالإضافة إلى عملها بصدد المعاهدة، قدمت المنظمة كذلك معلومات وتحليلات حول مسائل أخرى للمؤتمر، لاسيما المسائل المتصلة باتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية، وجدول الأعمال المقبل للمؤتمر (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:29). وقد لعبت دورا إيجابيا في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمرات الاستعراض والاجتماعات حول هذه المعاهدة طوال (27) سنة الماضية (E/ C.2/2011/2/Add.3,p:20).

فيما يخص التغير المناخي، كان للمنظمة دور بارز وفعال في التحضير والتفاوض والاقتراح في "الاتفاقية الإطارية" (اتفاقية الاطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1994/1992 هدفها تثبيت انبعاث غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يجول دون أي نوع من اضطراب المناخي الخطير، والوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية التكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ من دون تهديد الإنتاج الغذائي والسماح بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتضمنة اتفاقية كيوتو)، و"بروتوكول كيوتو لحماية المناخ" (شعشوع قويدر، 2014/2013، ص:328).

وقد شاركت كامتداد منطقي لعملها مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منذ إنشائه إلى الوقت الحاضر. وفي هذا الإطار عممت مواد خطية على جميع أعضاء الوفود والحكومات في كافة الاجتماعات التي حضرتها المنظمة، وتمثل جزءا رئيسيا من مساهمتها، نظرا لتوفرها على موظفين ذوي

أساس علمي قوي لتقديم المعلومات إلى الحكومات التي تفتقر إلى الخبرات المحلية الضرورية. وبنفس الطريقة اشتركت في اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وجميع هيئاتها الفرعية، وذلك للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية التي فتحت باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وشاركت كذلك في معظم الاجتماعات المتصلة "باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون" و"بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون" (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:30).

كما أنها بالإضافة إلى تحركاتها الذاتية في هذا المجال، فهي تعمل بالتنسيق مع منظمات أخرى في إطار شبكة العمل المناخية (E/C.2/2007/2/Add.27,p:4)، حيث قامت على سبيل المثال مع خمس منظمات بيئية غير حكومية أخرى بعرض مقترح يتعلق بمعاهدة "كوبنهاجن" بشأن المناخ (E/C.2/2011/2/Add.3,p:20).

وفي العقد الأخير، لعبت المنظمة دوراً إلى جانب المنظمات البيئية الأخرى في اعتماد اتفاق باريس التاريخي في إطار المؤتمر الواحد والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ (كوب21)، الذي اجتاز الشروط المطلوبة بتاريخ 5 أكتوبر 2016 كي يصبح اتفاقاً عالمياً الزامياً (<http://www.greenpeace.org>). ويدخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016، بعد أن صادق عليه أزيد من 111 دولة، تمثل أزيد من 75% من الانبعاثات العالمية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ليجسد هذا الاتفاق مرحلة مفصلية في تاريخ النضال المشترك للوقوف في وجه الآثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية.

على مستوى آخر أسهمت منظمة السلام الأخضر في تبني مجموعة من المعايير البيئية (المعيار عبارة عن طريقة متفق عليه للقيام بالأشياء. وقد يتعلق الأمر بإنتاج منتج، أو إدارة عملية، أو تقديم خدمة، أو توريد مواد - ويمكن أن تغطي المعايير مجموعة ضخمة من الأنشطة والأهداف تضطلع بها المؤسسات ويستخدمها عملاؤها) كمعايير "إيزو ISO" ومن جملتها: معيار "إيزو 14001" لنظام الإدارة البيئية للمساعدة في خفض التأثيرات البيئية، وخفض النفايات وأن تكون أكثر استدامة. "إيزو 50001" لإدارة الطاقة، "ISO 29001" للنفط والغاز، ويركز هذا المعيار على الوقاية من العيوب وتقليل حجم المخلفات والنفايات... وكان لها دور بارز في وضع مجموعة من المعايير ضمن المؤتمرات والاجتماعات التي كانت تعقد بخصوص الجانب البيئي، حيث أنه على سبيل المثال كانت لها إسهامات مهمة ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية للخبراء القانونيين والتقنيين المخصص للمسؤولية والجبر التعويضي في سياق المادة (27) من القسم الرابع إلى القسم الحادي عشر من "بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية"، حيث قدمت المنظمة مجموعة من الاقتراحات للنص التشغيلي تميزت بالدقة والتحديد من جملتها ما يخص معيار المسؤولية الدولية، التي تعتبر من المواضيع الأكثر حساسية في القانون الدولي (شعشوع قويدر، 2014/2013، ص: 328/327).

وكما سبقت الإشارة، فمنظمة السلام الأخضر تحضر بشكل فاعل في أجهزة الأمم المتحدة، وتشارك عن كثب في العديد من جوانب عملها، وهذا من شأنه أن يسمح لها بالتأثير بشكل كبير في السياسة البيئية العالمية وفي مراقبة مدى الالتزام بها. فعلى سبيل المثال فالمنظمة لها نشاط واسع على مستوى:

- **مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، حيث شاركت في دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة المداورات الدائرة حول المواد السامة، وبالأخص الزئبق، ومن أجل الإدارة العالمية الأفضل لقضايا البيئة. وقد شاركت بصورة إيجابية في تلك المداورات، وحضرت اجتماعات عديدة، بما في ذلك الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة الذي عقد في نيروبي بكينيا في المدة من 3-7 فبراير 2003، والدورة الخاصة الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى الوزاري العالمي التي عقدت في جزيرة جيجو في كوريا الجنوبية في المدة من 29-31 مارس 2004 (E/C.2/2007/2/Add.27,p:3).

- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**: فمن خلال تمتعها بمركز مراقب رسمي داخل هذه المنظمة (<http://www.greenpeace.org/>)، تشارك بصفة منتظمة في اجتماعاتها، وتقدم حلولاً بشأن بعض القضايا مثل الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، والصيد الجائر، واستخدام شبك الجر القاعية في النظم الإيكولوجية الحساسة، وتلوث البحار (E/C.2/2007/2/Add.27,p:4).

- **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية**، الذي عبره تساهم بطريقة إيجابية، وتركز على ضرورة أن تعمل التجارة من أجل الاستدامة والعدالة، كما وتدعو من خلاله إلى التكفل بإشراك الشركات في التنمية العادلة اجتماعياً، والسليمة بيئياً (E/C.2/2007/2/Add.27,p:4). وقد ساهمت هذه المنظمة إلى جانب منظمات أخرى في طرح مصطلح "الحكامة البيئية" منذ مؤتمر نيروبي لعام 2001 (Benoît Martimort-Asso, Laurence Tubiana, 2005).

هذا وقد كان للمنظمة إلى جانب المنظمات الفاعلة الأخرى إسهام في تبني **الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة** (الأجندة 21). كما أنها تعمل على تشجيع الدول وباقي الفاعلين على تنزيلها على أرض الواقع، خاصة ما يرتبط بتحقيق الهدف السابع، المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية. وقد جاء إشراك هذه المنظمات البيئية عموماً في تفعيل هذه الأهداف، كثمرة للنهج المتفتح نسبياً من جانب المجتمع الدولي تجاهها (شعشوع قويدر، 2014/2013، ص:230).

موازة مع ذلك، تقوم المنظمة بدور فعال في مجال المتابعة والتقييم. فهي تسهر على متابعة تنفيذ البرامج والمخططات البيئية، وتوصيات المؤتمرات، وتقييم ما تم إنجازه لاستكمال أي جهد مطلوب ولمعرفة ما تحقق من الأهداف، ليكون هذا بداية لبذل جهود جديدة. وقد كان لها دور كبير في توعية المجتمع الدولي

بشأن العديد من القضايا، من ذلك مثلاً دورها في المحافظة على نظام الدلافين، ومساهمتها في توعية الرأي العام وممارسة الضغط على اللجنة الدولية لصيد الحيتان فيما يخص صيد الدلافين (شعشوع قويدر، 2014/2013، ص: 326/324). مادفع بهذه اللجنة عام 1994 إلى إنشاء محمية الحيتان في المحيط المتجمد الجنوبي (<http://www.greenpeace.org>).

من جهة أخرى كان لحملات الضغط التي أطلقتها منظمة السلام الأخضر، فضلاً عن البعثات السابقة إلى المحيط المتجمد الجنوبي والمحيط الأطلسي بهدف تسليط الضوء على السفن التي تسجل تحت علم أجنبي للتهرب من التشريعات الحكومية (أوسفن "القراصنة") دور فاعل في اعتماد "خطة عمل دولية" عام 2001 تهدف إلى محاربة ممارسات الصيد غير المشروعة في المياه الدولية. كما أثمرت مساعيها في 29 أكتوبر 2004 إلى فرض رقابة أكثر صرامة على قطاع تفكيك قطع السفن المسيء للبيئة إلى اتفاق دولي ينص على اعتبار السفن التي لم تعد صالحة للاستخدام نفايات (<http://www.greenpeace.org>).

وساهمت في عمل الصندوق المتعدد الأغراض لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون بحضورها اجتماعات هذه الهيئة ووكالاتها المنفذة وتقديم المشورة بشأن البدائل (E/C.2/1997/2/Add.2.6, p:30).

وكان للمنظمة نشاط واسع في إطار قمة (كوب21)، حيث ألحت على الحكومات من أجل وقف تطوير الأعمال في مجال الوقود الأحفوري، وتسريع وتيرة التصديق على الاتفاقية كي تدخل حيز النفاذ (في هذا الإطار قالت جنيفر مورغان، المديرية التنفيذية لمنظمة السلام الأخضر الدولية: "يدل دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ بسرعة غير مسبوقة على أنه ليس اتفاقاً مؤقتاً، وإنما هو التزام طويل الأمد للحراك من أجل المناخ." "والآن بعدما أصبح اتفاق المناخ قانوناً عالمياً، يتوجب على الحكومات أن تكون واثقة بأنّها قادرة على التوصل إلى الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ ولاسيما تقديم الدعم للدول الأكثر فقراً". وأضافت: "هناك فرصة هائلة للطاقة النظيفة وللتوصل إلى نتيجة عادلة للمجتمعات المحلية التي أشارت إليها باريس" (<http://www.greenpeace.org>).

وبخصوص المجال النووي، فإنه ومنذ مطلع الألفية الثالثة، كانت منظمة السلام الأخضر هي أهم منظمة غير حكومية تحضر اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، مؤيدة للدور الذي تقوم به الوكالة في منع انتشار الأسلحة النووية، ومساهمة بمعلومات عن الطاقة النووية (E/C.2/2007/2/Add.27,p:4).

## الاستنتاج

بناء على ما تقدم يتبين أن منظمة السلام الأخضر تشارك بنشاط في الضغط من أجل وضع قانون بيئي دولي فعال للتصدي للمشاكل العالمية، من خلال قدرتها على التوفيق بين الجانب النظري المتمثل في صياغة القواعد، وبين الجانب التطبيقي المتمثل في العمل الميداني المستمر والمتواصل.

وقد أثمرت نتائج نشاطها خلال ثلاث عقود الأخيرة عن تحقيق نجاحات مهمة على المستوي العالمي للتقليل من المخاطر التي تهدد سلامة كوكب الأرض.

ومن خلال الأدوار الرائدة التي أصبحت تقوم بها هذه المنظمة، بات بالإمكان القول بأن حصيلتها في هذا المجال، تبرز قدرة المنظمات البيئية عموماً في أن تصبح فاعلاً في هذا الإطار وليس فقط كقوة ضاغطة، أو مؤثرة، وأصبح لها نفوذاً واسعاً في عملية صناعة القرارات الدولية ذات الصلة بهذا الشأن. وضمان أجرأتها على أرض الواقع بفضل دورها الرقابي الذي ترصد عبره مدى الالتزام باقي الفاعلين بالمعايير والبرامج الدولية الخاصة بمختلف القضايا البيئية.

كما واستطاعت أن تثبت قدرتها وقوتها في التأثير على السياسة الداخلية للدول، وكذا اعتمادها كمرجعية في اتخاذ القرارات الدولية، إلى جانب عامل ضغط في التحويل وتبني سياسات معينة لدى الكثير من الدول، بما فيها الدول الصناعية الكبرى.

### لذلك نوصي :

أن تقوم الدول بعقد اتفاقية دولية تحت رعاية منظمة الامم المتحدة تحدد الملامح والقواعد الاساسية للقانون البيئي الدولي القادر على التصدي للمشاكل العالمية المتعلقة بالشأن البيئي، وان تمنح منظمة السلام الأخضر الدور الاساسي في نشر القانون البيئي الدولي والاشراف والرقابة على مدى التزام الجهات الدولية والداخلية بتطبيقه والالتزام بمضامينه ، كما هو الحال بالنسبة للجنة الدولية للصليب الاحمر بشأن القانون الدولي الإنساني .

### المصادر

#### العربية:

- 1- طلال لموشي: دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجاً. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية: تخصص العلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر - باتنة- السنة الجامعية: 2015/2014.



- 2- شعشوع قويدر: دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. السنة الجامعية: 2013/2014.
- 3- ساسي سفيان : المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية. مجلة جيل حقوق الإنسان. صادرة عن مركز جيل البحث العلمي. طرابلس، لبنان. العدد الثاني: عدد خاص بالبيئة. يونيو 2013.
- 4- جماعة السلام الأخضر (غرينبيس): تاريخ غني بالصراع. مقال منشور على الصفحة الرسمية لقناة DW . قسم سياسة واقتصاد. [/http://www.dw.com/ar](http://www.dw.com/ar)
- 5- الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. التقارير المقدمة كل أربع سنوات عن أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام أو الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. تقرير لفترة 1992-1995.
- E/C.2/1997/2/Add.2. 6 March 1997. ARABIC. ORIGINAL: ENGLISH.
- 6- الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. الدورة المستأنفة لعام 2007 ، ماي 14-18. التقارير المقدمة كل أربع سنوات، للفترة 2002-2005.
- E/C.2/2007/2/Add.27. 21 March 2007. Arabic. Original: English.
- 7- اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية: الدورة العادية لعام 2011 يناير 31- 9 فبراير 2011. التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الفترة 2006-2009. E / C.2/2011/2/Add.3.
- 8- اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. الدورة المستأنفة لعام 2007 ، ماي 14-18. التقارير المقدمة كل أربع سنوات، للفترة: 2010-2013.
- E / C.2/2015/2/Add.11. 30 October 2014 Arabic. Original: English/French.
- 9- جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. الدورة الثانية. نيروبي، 23 - 27 ماي 2016. UNEP/EA.2/16.
- 10- مجموعة البنك الدولي: إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة. صادرة بتاريخ 30 أبريل 2007. منشورة على الموقع:

<https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/871aab004885578cbcd4fe6a6515bb18/000199659ARar005%2B%2BEHS%2BGuidelines.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=871aab004885578cbcd4fe6a6515bb18>

-11 المواقع الرسمية لمنظمة السلام الأخضر

- <http://www.greenpeace.org/arabic/about/victories/>
- <https://greenpeacearabic.org/>

#### المراجع الفرنسية

- 1- Mario Bettati : le droit international de l'environnement. Odile Jacob, Paris. Aout 2012.
- 2- Nadège Fréour : Le positionnement distancié de Greenpeace. Presses de sciences Po (P.F.N.S.P), « Revue française de science politique ».2004/3 Vol.54.
- 3- Eric Dacheux :Greenpeace : entre médias, espace public et marché, quelle logique communicationnelle? Revue Hermès. Editions C.N.R.S. 1997/1, N° 21.
- 4- Lebourgeois Mathilde : Les stratégies de communication des ONG environnementales : le cas de Greenpeace et de WWF. Mémoire de Séminaire Economie du Développement Durable. Université lumière Lyon 2.Institut d'Études Politiques de Lyon.2010.
- 5- Benoît Martimort-Asso , Laurence Tubiana : Gouvernance internationale de l'environnement : les prochaines étapes. Les synthèses de l'Iddri(institut du développement durable et des relations internationales) , N° 6, janvier 2005.

#### المراجع بالإنجليزية

- 1- Frank Zelko :“make it a Green Peace”: the history of an International Environmental Organization. GHI (German Historical Institute), Bulletin ,Washington, DC, N° 34 (Spring 2004).

## 2- Official websites of Greenpeace

- <http://www.greenpeace.org/international/en/about/Legal-Unit/Greenpeace-and-the-Law/>
- <http://www.greenpeace.org/international/en/news/features/imo-seeks-to-remove-greenpeace/>